الباب الخامس

مضيق هرمز والأزمة

obeikandl.com

obeikandl.com

مضيق هرمز و أهميته الاستراتيجية

أحد أهم الممرات المائية في العالم وأكثرها حركة للسفن يقع في منطقة الخليج العربي فاصلاً ما بين مياه الخليج العربي من جهة ومياه خليج عمان وبحر العرب والمحيط الهندي من جهة أخرى، فهو المنفذ البحري الوحيد للعراق والكويت والبحرين وقطر تطل عليه من الشمال إيران ومن الجنوب سلطنة عمان التي تشرف على حركة الملاحة البحرية فيه باعتبار أن ممر السفن يأتي ضمن مياهها الإقليمية ويعتبر المضيق في نظر القانون الدولي جزءا من أعالي البحار، ولكل السفن الحق والحرية في المرور فيه ما دام لا يضر بسلامة الدول الساحلية أو يمس نظامها أو أمنها ويضمّ المضيقً من الجزر الصغيرة غير المأهولة أكبرها جزيرة قشم الإيرانية ولاراك وهرمز، إضافة إلى الجزر الثلاثة المتنازع عليها بين إيران والإمارات طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى ،عرضه ٥٠كم (٣٤كم عند أضيق نقطة) وعمقه ٦٠م فقط، ويبلغ عرض ممرّي الدخول والخروج فيه ميلين بحريّين (أي ١٠,٥كم). وتعبره ٢٠-٣٠ ناقلة نفط يوميا محمّلة بنحو ٤٠% من النفط المنقول بحراً على مستوى العالم ونظرا لموقع المضيق الاستراتيجي، فإنه لم يستطع الإفلات عبر التاريخ من الأطماع وصراع الدول الكبرى للسيطرة عليه، فمنذ القرن السابع قبل الميلاد وهو يلعب دوراً دوليا وإقليميا هاما

ًأسهم في التجارة الدولية وقد خضع للاحتلال البرتغالي ثم سائر الدول الأوروبية خصوصاً بريطانيا لتنتشر الشركات الغربية المتنافسة، ويتراجع الأمن مع غزوات القراصنة.

اعتبرت بريطانيا مضيق هرمز مفترق طرق إستراتيجية، وطريقاً رئيسيّاً إلى الهند، فتدخلت بأساليب مباشرة وغير مباشرة في شؤون الدول الواقعة على شواطئه لتأمين مواصلاتها الضرورية، فارضة الاحتلال ومتصارعة مع الفرنسيين والهولنديين لسنوات طويلة، إضافة إلى صدامها مع البرتغاليين ابتداء من العام ١٥٨٨ بعد معركة الأرمادا وإثر إنشاء شركة الهند الشرقية، وبذلك ضمنت بريطانيا السيطرة البحرية على هذه المنطقة ولم تكن الملاحة يوماً عبر هذا المضيق موضوع معاهدات إقليمية أو دولية، وكانت تخضع الملاحة فيه لنظام الترانزيت الذي لا يفرض شروطاً على السفن طالما أن مرورها يكون سريعاً، ودون توقف أو تهديد للدول الواقعة عليه، على أن تخضع السفن للأنظمة المقررة من المنظمة البحرية الاستشارية الحكومية المشتركة.

أهمية مضيق هرمز تأتى من انه يعد الباب الذي تخرج منه صادرات النفط إلى الدول المستهلكة، والعالم الصناعي على وجه الخصوص وقضية مضيق هرمز دون سواها في منظور الجغرافيا السياسية الجيوبوليتيكى تأخذ أهميتها بحكم موقع المضيق المهم الذي يربط بين

الخليج العربي وخليج عمان، وهو بذلك يدخل في نطاق المضايق التي تصل بين بحرين عامين هما بحر عمان والمحيط الهندي والخليج العربي الذي تقع عليه جميع دول الخليج من ناحية المغرب والعراق من الشمال وإيران من الناحية الشرقية، وهو بذلك يدخل في نطاق المضايق من الناحية القانونية الدولية.

ومع اكتشاف النفط زادت أهميته الإستراتيجية نظراً للاحتياطي النفطي الكبير في المنطقة، وقد دفعت الأزمات السياسية السابقة دول المنطقة إلى التخفيف من اعتمادها عليه ، في فترات سابقة، والاستعانة بمد خطوط أنابيب نفط، إلا أن هذه المحاولات بقيت محدودة الأثر خصوصاً بالنسبة لاستيراد الخدمات والتكنولوجيا والأسلحة وبقي المضيق موضوع نزاع إستراتيجي بين الدول الكبرى فالاتحاد السوفيتي السابق كان يتوق إلى الوصول إلى المضيق لتحقيق تفوقه المنشود والتمكن من نفط المنطقة، بينما سعت الولايات المتحدة إلى اطلاق أساطيلها في مياه المحيط الهندي والخليج العربي وقوت الروابط السياسية والتجارية والعسكرية مع دول المنطقة ضماناً لوصولها إلى منابع النفط والإشراف على طرق إمداده انطلاقاً من مضيق هرمز الذي تعتبره جزءا من أمنها الوطني باعتبار أن تأمين حرية الملاحة فيه

مسألة دولية بالغة الأهمية لاسيما وأنه الطريق الأهم لإمدادات النفط العالمية.

ومن أجل دفع إيران للتخلى عن برنامجها النووى تم تشديد العقوبات الغربية عليها لمنع صادراتها النفطية من خلال الاتحاد الأوروبى وعليه فقد لوح بعض المسئولين الإيرانيين باغلاق المضيق وهذا ما أدى لخروج بعض التقارير الإخبارية التى تصرح بوجود اتصال غير معتاد متمثل فى رسائل متبادلة بين الجمهورية الإسلامية والولايات المتحدة الأمريكية أو الشيطان الأكبر كما تطلق عليها إيران، رسائل أكدتها إيران ولم تنكر استلامها، رغم تضارب تصريحات مسئوليها حول فحواها فبعد أن كشفت صحيفة واشنطن بوست عن وجود قنوات اتصال سرية بين الجمهورية الإسلامية وأمريكا، أرسل أوباما عن طريقها تحذيراً إلى المرشد الأعلى للثورة الإسلامية على خامنئى، معتبرا غلق مضيق هرمز خط أحمر سيستدعى رداً من جانب الولايات المتحدة، فى الوقت نفسه استبعدت أن يكون الرد عسكرياً،ورغم تضارب تصريحات بعض المسئولين الإيرانيين باستلام رسالة من أوباما وفحواها، إلا أن مهمان برست المتحدث باسم الخارجية أيد إرسال أوباما رسالة إلى إيران كاشفا القنوات السرية التى بعث عن طريقها أوباما الرسالة، وجاء رد إيران بأنها تدرسها وترد عليها إن لزم الأمر.

فى الوقت نفسه، ذكر النائب على مطهرى، بأن أوباما دعا إلى إجراء محادثات مباشرة مع طهران فى خطاب سرى أرسل إلى المرشد الأعلى للبلاد آية الله على خامنئى، وحذر أيضاً من إغلاق مضيق هرمز، وجاء حسين نقوى حسينى عضو لجنة الأمن القومى والسياسة الخارجية فى البرلمان لينفى ذلك، وقال إن أوباما طالب بفتح خط اتصال مباشر بين مسئولى البلدين كى يتيح من خلاله نقل رسائل البلدين وقت الضرورة، وكى يحول دون ظهور أزمة لا مبرر لها.

كما كشف نائب إيرانى عن وجود رسالة شفوية من أوباما إلى الجمهورية الإسلامية أبلغتها السفيرة السويسرية القائمة بأعمال مكتب رعاية المصالح الأمريكية بطهران، اعترف فيها أوباما بحق إيران فى الطاقة النووية.

رسائل اعتبرتها إيران دليلا على عمق القلق الأمريكى بشأن التوترات المتزايدة حول المضيق وقدرة إيران على غلق المضيق رغم تشكيك بعض القادة الأمريكيين فى قدرتها على غلقه، ودليلا على خوف أمريكا من إغلاق ممر مائى يحظى بأهمية استراتيجية، ويمر من خلاله ١٦ مليون برميل من النفط يومياً، بما يمثل خمس إنتاج العالم كان الرؤساء الأميركيون أحيانا يتحدثون عن قضايا تخص حقوق الإنسان في إيران وكان شاه إيران يتحدث عن حاجة الدول الغربية للنفط والغاز الإيراني وإذا تركنا ثروات إيران الطبيعية جانبا، هناك في الطرف الآخر موقع

البلد الإستراتيجي فعلى حدوده الشمالية تقع روسيا وبحر قزوين، ومن الجنوب يطل على مضيق هرمز، والذي من خلاله تحاول إيران دائما أن تمارس ضغوطا من خلال التهديد بإغلاقه ووقف تدفق النفط، الأمر الذي يهدد بالطبع الاقتصاد العالمي بالكامل حيث أن هناك ١٧ مليون برميل من النفط تقريبا تعبر مضيق هرمز كل يوم، وهذا يشكل حوالي ٤٠% من إنتاج النفط العالمي، الذي تبلغ حصة إيران منه ٢.٥ مليون برميل يوميا.

جاء الرئيس محمود أحمدي نجاد إلى الحكم وحينها انتقل البلد من مرحلة الإصلاح إلى الراديكالية والسياسة المعادية للغرب مرة أخرى وضع جورج بوش الابن إيران ضمن محور الشر الذي كان يضم في حينه كوريا الشمالية والعراق في فترة حكم صدام حسين وكان المرشحون للرئاسة في الولايات المتحدة يتخذون مواقف متضاربة ومتناقضة أحيانا تجاه بعض القضايا، ومن بينها إيران على سبيل المثال، حين أعلن المرشح الجمهوري جون ماكين أنه سيقصف إيران في حال فوزه، قال منافسه الديمقراطي وقتها باراك أوباما إنه سيعمل على جلب إيران إلى طاولة المفاوضات.

ومن الطبيعي أن قضايا كثيرة كانت تستخدم لشرح السياسة الأميركية تجاه إيران من قبل مرشحي الرئاسة الأميركيين للناخبين الأميركيين إن القضية الأساسية المطروحة اليوم هي حصول إيران على السلاح

النووي، وما يثير الاهتمام ليس فقط الانتخابات الأميركية، ولكن نظام الانتخابات الإيرانية الذي يعمد إلى استخدام جميع الفضائح العالمية والمواقف العدائية من الدول الغربية، خاصة الولايات المتحدة، للفوز بالأصوات.

في ظاهرة جديدة، اعتمد قادة الجمهورية الإسلامية أسلوبا جديدا لحشد الناس لما يعتبره بعض المراقبين أهم الانتخابات الإيرانية حتى الآن فبعد ٣٣ عاما من الثورة، تعتبر الانتخابات البرلمانية القادمة مهمة جدا لأسباب كثيرة أولا هذه الانتخابات البرلمانية هي أول انتخابات تجري بعد الانتخابات الرئاسية سيئة السمعة في صيف ٢٠٠٩ التي أحبطت الكثيرين من الناخبين، ويمكن لجموع الشعب أن يستخدموها كاستعراض قوي أمام كاميرات تلفزيون السلطة ثانيا هذه الانتخابات مهمة لأن مستقبل الجمهورية الإسلامية ربما يتشكل على يد أعضاء البرلمان الجديد المنتخب المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي الذي يتقدم في السن أعلن عن استعداده لتغيير الدستور لإلغاء دور الرئيس وتقليص مشاركة الناس في العملية الانتخابية مثل هذا الحلم الكبير يحتاج للدعم، وآية الله خامنئي بحاجة لإرسال مؤيديه إلى البرلمان لتحقيق هذا الحلم وكما يفعل المرشحون الرئاسيون في الولايات المتحدة بمهاجمة إيران في التصريحات العلنية لكسب تأييد

حزبهم، يستخدم المرشحون الإيرانيون للبرلمان الآن الهجوم على الولايات المتحدة للفت انتباه ناخبيهم

مناورتان عسكريتان في الخليج، إحداهما قام بها الجيش والثانية قام بها الحرس الثوري، ويستخدمهما النظام كأدوات لبعث القلق في نفوس الإيرانيين العاديين الحديث عن قدرة إيران على إغلاق مضيق هرمز واستعداد القوى الجوية لهزيمة العدو واستهداف أي هدف في منطقة الخليج نوع من الدعاية لجعل الناس يصدقون أن التصعيد بين إيران والولايات المتحدة قوي وأن الخطر حقيقي.

التهديد بإغلاق مضيق هرمز ردا على حظر محتمل على النفط الإيراني هو إعلان حرب، ليس فقط على الغرب، ولكن على الدول المجاورة أيضا يقول بعض المراقبين إننا يجب ألا نأخذ مثل هذه التهديدات على محمل الجد، لأن التهديد ليس إلا دعاية انتخابية في حقيقة الأمر، لكن الحرب الكلامية بين الولايات المتحدة وإيران قد تخرج عن حدود السيطرة وتصبح أكثر خطورة، وقد تتحول إلى أفعال إذا نفذ الاتحاد الأوروبي تهديده ونفذ الحظر على النفط الإيراني في نهاية يناير فماذا يمكن أن يحدث عند ذلك؟ مع إقرار العقوبات على البنك المركزي الإيراني تفقد العملة الإيرانية الكثير من قيمتها أمام الدولار الأميركي الذي وصل سعره إلى مستويات قياسية في تاريخ إيران الحديث

والعقوبات على البنك المركزي تعني أن زبائن النفط الإيراني لا يستطيعون دفع قيمته إلى البنك المركزي وتقلص الاحتياطي الذي يملكه البنك من الدولار مما يضغط على الاقتصاد الإيراني بشكل كبير وما يعاني الآن من الاختناق ليس مضيق هرمز، لكنه الاقتصاد الإيراني الذي يعاني إلى حد كبير.

كانت منطقة الخليج العربي تمثل أهمية بالغة في الأمس بحكم موقعها الجيو استراتيجي الغربي الذي يربط وسط آسيا مع غربها ومع بحر العرب والمحيط الهندى وأفريقيا عبر البحر الأحمر، واليوم بلغت ذروة أهميتها لكونها تسيطر على محيط نفطى لا حدود له يحوى حوالى ٧٣٠ مليار برميل وقد زادت الأهمية الإستراتيجية والنفطية للخليج العربي هذا المضيق

وخلال الحرب الإيرانية العراقية التي دامت ثماني سنوات ١٩٨٠-١٩٨٩، هدد المسئولون الإيرانيون بإغلاق المضيق في وجه الملاحة الدولية ودار آنذاك ما يعرف بحرب الناقلات، وكانت ناقلات النفط الكويتي تتحرك تحت حماية أمريكية وكان للتهديدات الإيرانية ردود فعل عنيفة عبرت عن القلق والاهتمام الشديدين بهذا المرفأ البحري الدولي الذي لا غنى عنه للملاحة في الخليج العربي الذي يعتبر شريانًا لإمدادات النفط للعالم الصناعي، خصوصًا بعد أن هدد هاشمي رفنسجاني - رئيس

الجمهورية الإيرانية آنذاك- رسميًا بإغلاق المضيق أو ضربه إذا حتمت الظروف، مشيرًا إلى أن إيران ليست في حاجة إليه.

واليوم ومع سخونة الملف النووي الإيراني إلى جانب تردي الموقف الأمني في العراق بسبب التدخل الإيراني ، وما يتسبب فيه ذلك من تكبد القوات الأمريكية هناك خسائر بشرية جسيمة، وبعد أن فرض مجلس الأمن الدولي عقوبات سياسية واقتصادية على إيران تبرز مرة أخرى قضية مضيق هرمز كورقة مهمة في لعبة المناورات السياسية والنفطية والاستراتيجية، خصوصًا في ضوء التصريحات النارية لرئيس إيران أحمدي نجاد ومرشد الثورة الإيرانية على خامنئي، ومع تكثيف التواجد العسكري البحري والجوي والبري الأمريكي في منطقة الخليج، والتهديدات الأمريكية المضادة، فإن الخيار العسكري ضد إيران غير مستبعد من قائمة الخيارات الأمريكية.

خطة إيران للسيطرة على مضيق هرمز:

تشير تقارير أجهزة المخابرات الغربية إلى أن إيران وضعت خطة من أجل الاستيلاء على المضيق وإغلاقه في أقصر وقت ممكن إذا ما نشبت حرب بينها وبين الولايات المتحدة معتمدة في ذلك على أن الحرس النووي يمتلك ٧٠٠ موقع ميناء ومرسى وجزيرة ونقاط مختلفة، وذلك

على طول الضفة الشرقية للخليج العربي، في أوقات الضرورة قد يستخدمها لأغراض عسكرية في اعتراض السفن الحربية والتجارية وناقلات النفط ومنعها من المرور في المضيق، وهو أمر بديهي إذا ما نشبت الحرب وذلك بواسطة ما يملكه من زوارق صواريخ ، أو عبر زرع الألغام البحرية على جنبات المضيق.

وكشفت إيران خلال المناورات البحرية التي أجرتها قوات الحرس الثوري والبحرية النظامية عن عدة تطويرات أجرتها على أنظمة التسليح البحرية، ترتبط معظمها، بخطط العمليات تجاه مضيق هرمز ففى المناورة (الرسول الأعظم ١) التي جرت في مارس ٢٠٠٦ كشفت إيران عن تطوير الغواصة الصغيرة قادر والتي بإمكانها القيام بعمليات إنزال مجموعات كوماندوز لمهاجمة قواعد وأهداف بحرية معادية وذلك بمساعدة تقنية من كوريا الشمالية، وفي هذه المناورة البحرية التي شارك فيها ١٧٠٠٠ عنصر من الحرس الثورى، ومتطوعي الباسيج والشرطة الإيرانية، إضافة إلى ١٥٠٠ سفينة وطائرة قتال ومروحيات وصواريخ، امتدت من أقصى شمال الخليج وحتى مدينة شاه بهار الساحلية جنوبًا وتقع على مسافة ٤٠ كم من بحر العرب، كشفت إيران عن الصاروخ بحر/ بحر (الحوت) الذي يمكن إطلاقه من قطع بحرية أو قواعد ساحلية، وهو مخصص لتدمير السفن الحربية والغواصات تحت

الماء، ويسير بسرعة ١٠٠ متر/ ثانية- أي أربعة أضعاف سرعة أي سفينة حربية (٥) ٢ متر /ثانية)، كما يمكن تفادى رصده ، وذكرت المصادر الإيرانية أنه يتفوق على الصاروخ الروسى المماثل شاكفاك-٣المصنع عام ١٩٩٥، كما تم أيضًا اختبار إطلاق طائرة مائية لا يمكن رصدها بالرادار، وتستخدم في تنفيذ مهام ضد السفن المعادية هذا بالإضافة لاختبار صواريخ ساحلية تم تطويرها ذاتيًا في إيران مثل الصاروخ كوتر المضاد للسفن.

وفى مناورات (الرسول الأعظم-٢) التي جرت في أكتوبر ٢٠٠٦، اختبرت بحرية الحرس الثوري الإيراني أنواعًا مختلفة من صواريخ ساحلية (أرض / بحر)، وصواريخ بحرية (بحر/بحر) بينها الصواريخ (كوثر، نور،ونصر) حيث أعلن مسئولون عسكريون إيرانيون عن زيادة مدى هذه الصواريخ من ١٢٠ كم إلى ١٧٠ كم لتغطي منطقة الخليج كلها وبحر عمان، بحيث أصبحت كلها تحت السيطرة البحرية الإيرانية.

الخطة الأمريكية لاستعادة السيطرة على هرمز:

وفى المقابل تشير تقارير مخابراتية إلى أن الولايات المتحدة أكملت استعداداتها لشن عملية عسكرية ضد إيران، ولم يبق سوى تحديد الموعد وقد أعدت الولايات المتحدة نفسها لهذه الضربة بعد أن حشدت

مجموعتي حاملتى طائرات في الخليج قوامها ٣٥ قطعة بحرية، بينها حاملة الطائرات أيزنهاور والأخرى ستينس، وبذلك تضاعف حجم المقاتلات في الخليج إلى حوالى ١٥٠ مقاتلة، هذا بالإضافة لحوالي ٥٠ مقاتلة أخرى اف-١٥واف-١٦ في القواعد الأرضية بدول الخليج وتركيا، إلى جانب توقع إشراك ما لا يقل عن ٤٠ مقاتلة ب١و٢و٥٢، سوف تنطلق رأسًا من قواعدها الجوية في الولايات المتحدة وبريطانيا وديجوجارسيا بالمحيط الهندى وقد أفادت مصادر أمريكية أن اتفاقا تم إبرامه بين الولايات المتحدة وقطر لتوسيع قاعدة العديد العسكرية والمتمركز بها مقاتلات اف -١١٧ الشبح أما فيما يتعلق بالصاروخ كروز توماهوك-المطور فمن المتوقع أن يشارك في العملية الهجومية ضد إيران حوالى ٢٠٠ صاروخ يتم إطلاقهم من بارجتين أحدهما فيليبى سى والغواصة البكركي المتواجدتين بمياه الخليج ضمن مجموعتي حاملتي الطائرات، كما أدخلت القوات الأمريكية مؤخرًا إلى مياه الخليج غواصات جديدة غير مأهولة ومخصصة للاستخدام لمواجهة الألغام البحرية الإيرانية المتوقع زرعها في مضيق هرمز.

ومن المتوقع أن يكون تأمين مضيق هرمز ومنع إيران من إغلاقه أحد الأهداف الاستراتيجية للعملية العسكرية المتوقع أن تقوم بها الولايات المتحدة ضد إيران ذلك أن منع إيران من اللجوء إلى وسائلها

العسكرية لشن عمل استباقي ضد القوات الأمريكية في المنطقة أو عمل انتقامي إذا ما أخذت القوات الأمريكية المبادرة بتوجيه ضربة عسكرية ضد إيران، سيكون في صميم أهداف ومهام القوات الأمريكية التي ستوجه الضربة الأولى بمعنى أن أهداف هذه الضربة لن تكون قاصرة على قصف المنشآت النووية الإيرانية فقط، ولكن ستشمل أيضًا، وربما بتركيز أكبر وأولوية زائدة، قصف الأهداف التي تشكل وسائل الضربة الانتقامية الإيرانية، وهى قوات الحرس الثوري في مناطق تمركزه وقواعده البحرية التي تنتشر بها زوارقه الصاروخية وسفن إنزاله، إلى جانب قصف وحدات الصواريخ الباليستية شهاب - ٣ قبل أن تتحرك إلى مواقع إطلاقها، مع قصف هذه المواقع فور رصدها؛ ذلك لأن المنشآت النووية المخطط قصفها وتدميرها لا تشكل تهديدًا ملحًا ضد القوات الأمريكية في الخليج ولكن وحدات الصواريخ شهاب إذا ما تمكنت من الانتشار في مواقعها واستطاعت إطلاق صواريخها يمكن أن تشكل تهديدًا للقوات الأمريكية المتواجدة في قواعدها على الساحل الغربي من الخليج وضد الأهداف الاستراتيجية والسكانية في إسرائيل، كما يمكن أيضًا لوحدات الحرس الثوري سواء البحرية أو البرية أن تشكل بدورها تهديدًا خطيرًا للقوات الأمريكية والبريطانية المتواجدة في جنوب العراق إذا ما قررت طهران اكتساح جنوب العراق بواسطة الحرس الثوري مستندًا على عملائه وركائزه المتواجدة بالفعل هناك نفس الأمر من حيث

خطورة التهديد إذا ما دفعت إيران بزوارقها الصاروخية لتدمير قطع بحرية أمريكية أو ناقلات نفط لإغلاق مضيق هرمز لذلك فإنه من المتوقع أن تعطي الخطة الأمريكية أولوية مطلقة لتدمير وحدات الصواريخ شهاب فور اكتشاف قواعدها وكذلك وحدات الحرس الثوري البحرية والبرية ووسائل عملها لحرمان إيران من استخدامها في عملياتها الانتقامية عقب ضرب منشآتها النووية.

وستقوم المقاتلات القاذفة القادمة من قواعدها في الولايات المتحدة وبريطانيا العملية العسكرية ضد إيران بتوجيه ضربات جوية ضد مواقع وحدات الصواريخ شهاب والحرس الثورى، وستصاحبها المقاتلات الشبحf فتح ثغرة في نظام الدفاع الجوي الإيراني خصوصًا مواقع الصواريخ أرض جو التي حصلت عليها إيران مؤخرًا من روسيا، كما ستخصص هجمة جوية لتدمير القوات البحرية والساحلية والبرية المتواجدة في قاعدة بندر عباس البحرية المسيطرة على مضيق هرمز، كذلك الوحدات الإيرانية المتواجدة في الجزر الأخرى المتحكمة في المضيق وبعد التأكد من تدمير الوحدات الإيرانية المتواجدة في القواعد البحرية والجزر المتحكمة في المضيق، ستسعى القوات الخاصة الأمريكية والمارينز إلى احتلال هذه القواعد والجزر بمنع الإيرانيين من إعادة احتلالها واستعادة السيطرة على مضيق هرمز وذلك من خلال

القيام بعمليات إنزال بحري واقتحام جوي جزئي فوق هذه القواعد والجزر، تحت غطاء جوي كثيف وحماية بحرية حتى تتمكن القوات الأمريكية من تعزيز دفاعاتها داخلها كما ستوجه كاسحات الألغام لتنظيف الممر البحري داخل المضيق وعلى أجنابه من الألغام التي يفترض أن البحرية الإيرانية قد زرعتها لعرقلة المرور البحري داخل المضيق هذا إلى جانب تواجد خطة خاصة لتدمير الغواصات الإيرانية وسفن السطح بواسطة الصواريخ البحرية الأمريكية وقنابل وصواريخ الأعماق والغواصات غير المأهولة والموجهة عن بعد، إلى جانب الهجمات الجوية خصوصًا من جانب المروحيات المخصصة لاستطلاع وقتال الغواصات.

وفى مواجهة ما تراهن عليه إيران من إغراق سفينة حربية أمريكية كبيرة، وبما يحدث صدى دعائيًا عالميًا يقلص كثيرا من هيبة الولايات المتحدة على الساحة العالمية، وما قد يترتب على ذلك من حدوث خسائر بشرية جسمية في أفراد البحرية الأمريكية قد تتعدى عدة مئات، فمن المؤكد أن ترد الولايات المتحدة على ذلك باستخدام أسلحة نووية تكتيكية ضد أكثر الأهداف السياسية والاستراتيجية الإيرانية أهمية، خصوصًا تلك التي تحوى رموز النظام الإيراني السياسية والعسكرية، حيث ستعتبرها واشنطن كارثة لا تقل عن كارثة تدمير الأسطول الأمريكى في بيرل

هاربر في بداية الحرب العالمية الثانية، والتي كانت سببًا في دخول الولايات المتحدة الحرب آنذاك ضد اليابان، ثم ضربها بعد ذلك بقنبلتين نوويتين.

اغلاق هرمز كارثة عالمية:

إن قرارًا إيرانيًا بإغلاق مضيق هرمز في حالة تعرضها لعملية عسكرية من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل أو كلاهما من شأنه أن يخلق كارثة اقتصادية عالمية لذلك فإن النظرة الإيرانية القائمة على إدراك أن عرض قدرتها على إلحاق أذًى بالمصالح الاقتصادية الأمريكية والغربية في مياه الخليج كفيل بردع واشنطن وغيرها عن التفكير بالخيار العسكري ولقد كانت هذه الرسالة واضحة عندما أجرى الإيرانيون اختباراتهم على الصواريخ البحرية في منطقة مضيق هرمز وليست أية منطقة أخرى، مؤكدين أن إيران تريد أن تقول للغرب أن ضربتهم للمنشآت النووية الإيرانية سيقابله تحرك عسكري من قبلها ضد السفن المتجهة عبر مضيق هرمز، وأن إيران لديها القدرة التكنولوجية العسكرية على إلحاق أذى كبير بسفنهم وسفن حلفائهم في هذه المنطقة، ناهيك عن إيقاف ٢٠ ـ ٣٠ ناقلة نفط يوميًا، وبما سيؤدي إلى رفع أسعار برميل النفط لأكثر من ١٠٠ دولار، وما قد يترتب على ذلك من

ارتفاع أسعار وسائل النقل والمنتجات الاستهلاكية المصنفة أضعاف ما هي عليه حاليا، وتتسبب في كارثة اقتصادية واجتماعية ستعاني منها الدول الكبرى والصغرى على السواء، أشبه بأزمة الكساد العالمي في ثلاثينيات القرن الماضى والتي كانت من أسباب نشوب الحرب العالمية الثانية.

إن التكتيكات البحرية الإيرانية التي أظهرتها المناورات التي جرت في ربيع وخريف عام ٢٠٠٦، والمتمثلة في شن حرب عصابات بحرية تعتمد على قوارب صغيرة وسريعة مسلحة بصواريخ بحر/ بر جوالة أو طوربيدات أوراجمات صواريخ كاتيوشا ومدافع رشاشة من أجل شن هجمات كروفر سريعة ضد سفن حربية أمريكية كبيرة (حاملات طائرات -مدمرات صواريخ - فرقاطات - سفن إمداد) وضد ناقلات نفط وسفن تجارية، وذلك من أجل إعادة حركة الملاحة وانهاك القوات البحرية الأمريكية والغربية المجهزة للحروب التقليدية وليس لمواجهة حروب العصابات البحرية، هذا إلى جانب شن هجمات ضد أهداف بحرية عدة، ناهيك عن قدرة الصواريخ الجوالة وسيلك وورم والتي يصل مدى بعضها إلى ١٢٠ كم، وبما يمكنها من توجيه ضربات بهذه الصواريخ ضد منشآت استراتيجية على طول سواحل دول الخليج العربية فإذا ما نجحت هذه التكتيكات البحرية الإيرانية في تدمير وإغراق قطعة بحرية

أمريكية كبيرة وبما يترتب عليه وقوع خسائر بشرية جسيمة بين أفراد البحرية الأمريكية، ويؤدي لهز هيبة الولايات المتحدة دوليًا، وبما قد ترد عليه الأخيرة باستخدام أسلحة نووية ضد إيران، وبما يقضي نهائيًا على النظام الحاكم في إيران ويكبد الشعب الإيراني خسائر بشرية ومادية جسيمة قد لا يستطيع تجاوز آثارها إلا بعد خمسين عامًا، فإن ذلك يعنى تلوث منطقة الخليج - أراضى وأجواء ومياه وبيئة وبشر بالإشعاعات النووية لفترة طويلة من الزمن، وبما يؤثر سلبا وبعمق على جميع مكونات البيئة في الخليج لعدة سنوات.

البدائل النفطية لو أغلق هرمز:

فى خطوة منها لتفادي حدوث أي نقص لديها في النفط عملت الولايات المتحدة على زيادة مخزونها النفطي بشكل هائل، وبما يكفي لأكثر من ٢٠ شهرًا إضافيًا وهذا ما يفسر ارتفاع أسعار النفط لأكثر من ٧٠ دولار للبرميل ثم تراجعها إلى ٥٥ دولار وتسعى واشنطن اليوم إلى تشجيع أطراف دولية أخرى مثل دول بحر قزوين وشمال أوروبا وأمريكا اللاتينية، إضافة إلى روسيا لزيادة استثماراتهم في عمليات التنقيب عن النفط واستخراجه وذلك لتقليل الاعتماد على نفط الخليج والمعروف أن

الكونجرس الأمريكى كان قد أصدر قانونا منع فيه الإدارة من استيراد أكثر من ١٥ % من احتياجات أمريكا النفطية من مصدر واحد.

كما تبنت دول الخليج العربية المصدرة للنفط خطة طوارئ لتطبيقها في حالة إغلاق الملاحة في مدخلي الخليج والبحر الأحمر وهذه البدائل لم تكن وليدة البارحة بسبب تصاعد المخاطر الجيوسياسية في المنطقة نتيجة صراع محتمل بين الولايات المتحدة وإيران، وإنما وضعت على مدار أكثر من عقدين، واعتمد وزراء النقل في الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي مشروع خطة الطوارئ عبر منافذ دول المجلس في حالة إغلاق منفذى مضيق هرمز وباب المندب، ينقل النفط عبر خطوطً أنابيب إلى الدول المجاورة .

ويؤكد الخبراء أنه لكي تحافظ الأسواق على استقرارها في حالة نشوب صراع مسلح بين الولايات المتحدة وإيران يؤدي إلى إغلاق مضيق هرمز، ينبغى تزويد الأسواق العالمية بـ ١٨ مليون برميل من النفط يوميًا مشيرين إلى أن السعودية، أكبر منتج للنفط في العالم، يمكنها أن تستخدم طريقًا بديلاً للتصدير يتمثل في أنبوب نفط لا يستخدم كثيرًا في الوقت الحالي تبلغ طاقته ٥.٥ مليون برميل يوميًا ويمتد عبر المملكة إلى جدة، وهناك أيضًا خط أنابيب للتصدير بطاقة ١.٦ مليون برميل يمتد من العراق عبر السعودية، إلا أنه لم يستخدم منذ غزو صدام

حسين للكويت عام ١٩٩٠، وللعراق كذلك خط أنابيب لتصدير النفط بطاقة ١.٢ مليون برميل يوميًا يمتد من الشمال الغربي عبر تركيا إلى ساحل البحر المتوسط ومن البدائل الأخرى لجوء السعودية والإمارات إلى إنشاء خط أنابيب عبر شبه جزيرة (مسندم) العمانية يقطع عمان إلى بحر العرب إلا أن آخرون يؤكدون أن جميع هذه البدائل، بما فيها البديل الأخير الذي من غير المرجح تنفيذه كما يقول الخبراء، لا تفي باحتياجات الأسواق العالمية البالغة ١٨ مليون برميل يوميًا يتم تصديرها من المنطقة عبر مضيق هرمز.

بلا شك أنه إذا ما أغلق مضيق هرمز بسبب عمليات عسكرية متوقعة بين الولايات المتحدة وإيران، فإن ذلك سيجعل دول العالم جميعًا - المنتجة للنفط والمستهلكة له على السواء- مخنوقة اقتصاديًا واجتماعيًا، حيث سيكون من الصعب على الدول المنتجة للنفط أن تستخدم البدائل المشار إليها آنفًا في تعويض ما ينقل عبر مضيق هرمز من نفط يصل إلى ١٨ مليون برميل يوميًا، وبالسرعة المطلوبة في حالة إغلاق المضيق، خصوصًا الدول التي لا تملك مخزونًا استراتيجيًا من النفط وتعتمد عليه في تسيير عجلة الصناعة بها، مثل الصين والهند واليابان وكوريا وغيرها، بعكس الولايات المتحدة وأوروبا التي لديها احتياطي استراتيجي من النفط يكفيها ١٢٠ يوماً.

وإذا ما تم إغلاق مضيق هرمز فإن الآثار السلبية لذلك ستلحق بإيران بقدر أكبر مما سيلحق بالدول العربية المنتجة للنفط ذلك لأن إيران تعانى بالفعل من مشاكل نفطية تتمثل في قرب نضوب حقولها النفطية التي تنتج حالياً حوالى ٤ مليون برميل بأقل ٣٧٠ ألف برميل عن حصتها المخصصة لها من الأوبك ويقدر لذلك عام ٢٠١٥هذا إلى جانب سوء حالة المنشآت النفطية التي لا تجد استثمارات كافية لصيانتها وتحديثها بسبب العقوبات الدولية المفروضة على إيران، وهو ما يجعلها تعتمد أكثر على تصدير الغاز الذي تضخ منه ٨٠ مليار متر مكعب سنويًا في السوق العالمية، وهو ما يمثل نحو ٣% من إجمالى الصادرات العالمية من الغاز بما انعكس في اعتماد إيران على استيراد ٤٠ %من احتياجاتها من البنزين من الخارج لعدم وجود قدرات تكرير كافية لديها، ناهيك عن تزايد الاستهلاك الداخلى من النفط، والذي يصل إلى ١.٥ مليون برميل يوميًا فإذا أضفنا إلى كل ذلك أنه في حالة إغلاق إيران لمضيق هرمز بسبب العمليات العسكرية، أن رد الفعل الأمريكي سيتمثل في قصف حقول النفط ومنشآته وموانئ تصديره في إيران، بل وأيضًا خطوط نقله إلى الخارج، فإن ذلك سيضاعف حجم الكارثة الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة لإيران، وهو ما ينبغى عليها إزاء ذلك أن تتجنب تصعيد المواجهة القائمة بينها وبين الولايات المتحدة، وحل الأزمة الناشئة بينهما بالوسائل السلمية، والتوقف عن السياسة الإيرانية

المعروفة بالوصول بالأزمة إلى حافة الهاوية ثم التراجع تدريجيا، ذلك أن هذا الأسلوب قد لا ينجح في كل مرة، وقد لا تحمد عقباه إذا ما انفلت زمام السيطرة على الأزمة من أي جانب إذا ما دخل العامل العسكري فيها.

وعن النفط الليبي فقد يكون البديل في حال إغلاق مضيق هرمز وجدير بالذكر أن السوق النفطى العالمى يترقب وسط حالة من التوتر رد فعل طهران إزاء القرار الأوروبي ، حيث هددت السلطات الإيرانية مراتٍ عدة خلال الشهر الماضي بإغلاق مضيق هرمز والذي يُنقل من خلاله حوالي ٢٠ % من النفط العالمي يومياً.

وكان تقرير صادر عن ساكسو بنك قد ذكر أن الحكومات الغربية التي تتزعمها بريطانيا وأمريكا بإمكانها الإبقاء على مضيق هرمز مفتوحاً أمام الملاحة وأنها ستبذل قصارى جهدها لضمان المرور الآمن للنفط الذي تنتجه دول الخليج العربي.

وأشار التقرير إلى أن أوروبا تستورد حوالي ٤٥٠ ألف برميل يومياً، وسوف يتعين على الدول المستوردة الرئيسة مثل اليونان وإيطاليا وإسبانيا البحث عن موردين آخرين للنفط، ومن الطبيعي أن تتحول الأنظار إلى النفط الليبي، حيث استمرت صادرات النفط في الارتفاع بشكل ثابت ويرجح التقرير أن المسئولين الإيرانيين سوف يكون عليهم التصرف بعناية شديدة الآن حيث أظهر المجتمع الدولي بوضوح تصميمه، وهم يعلمون أن أي محاولة من جانبهم لإغلاق مضيق هرمز

من شأنها أن تؤدي على الأرجح إلى ارتفاع مدمر لأسعار النفط، الأمر الذي يُلحق الضرر بالدول المستهلكة والتي من بينها الصين، التي تعد أكبر مستهلكي النفط الإيراني وقد تبين أن الإعلان أحدث تأثيراً محدوداً على الأسعار وأن هناك حاجة إلى تصعيد جديد لتحرك الأسعار نحو المزيد من الارتفاع واستمر المضاربون في زيادة صافي مراكزهم الطويلة في السوق بسبب ارتفاع المخاطر الجيوسياسية، ومن المفيد توضيح أسباب عدم إحداث إعلان الاتحاد الأوروبي لسلسلة جديدة من العقوبات ضد إيران زيادة كبيرة في أسعار النفط بصفة مبدئية.

بيْد أنه خلال الأيام والأسابيع القادمة، سوف يترقب السوق وسط حالة من التوتر التحرك التالي من جانب إيران وفي حالة ما أدى ذلك إلى نزاع عسكري، وهو أمر غير محتمل، فإن أسعار النفط يمكن أن ترتفع إلى مستويات أعلى بمعدل يتراوح بين ٢٠ و٤٠ دولاراً للبرميل بناءً على مدى تأثر حركة الملاحة الحرة في مضيق هرمز.

وأختتم التقرير مشيراً إلى أنه إذا طال أمد هذا الارتفاع، فإنه سوف يؤدي دون شك إلى رفع نطاق الركود العالمي من مستويات عام ٢٠٠٨ إلى مستويات عام ٢٠٠٩، ويمكن أن يتأثر الطلب على النفط تأثراً خطيراً، مما يترتب عليه زيادة مخاطر انهيار الأسعار والتي لا يرغب فيها أحد، وعلى وجه الخصوص المملكة العربية السعودية، في هذه المرحلة